إدارة التعددية اللغوية في جنوب إفريقيا

الأستاذ/ محمد البشير الأعور
جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي، الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تدخل هذه الدراسة في مجال دراسة البناء الاجتماعي وهي تهتم بوجود عدة لغات "رسمية وفرعية" في جنوب إفريقيا، ولقد كانت اللغة سمة أساسية في تعريف الخطابات الاجتماعية والسياسية السائدة، منذ تاريخ الصراع بين البريطانيين والبوير، إلى عصر اتحاد جنوب أفريقيا (الذي يعود تاريخه إلى الفترة من 1910 إلى 1948)، والفترة الاستبعادية في ظل الفصل العنصري، ثم الانتقال إلى نظام ديمقراطي والتوحيد في دولة دستورية جديدة على كل المستويات، وبالتالي بذل جهود لمحو العقبات المتعلقة بوجود تعددية لغوية كبيرة بغية ترسيخ التماسك الوطني.

والهدف من هذه الدراسة هو توضيح ومناقشة السياسات والآليات المتبعة في جنوب إفريقيا بغية إدارة التعددية اللغوية، حيث تم استحداث عدة نصوص دستورية وقانونية وهياكل مؤسساتية تعمل على ترقية الحقوق اللغوية لكل الأفراد باختلاف منشأ مجتمعهم المحلي، زيادة على ذلك تستكشف الواقع العملي عند تنفيذ تلك السياسات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين إقرار السياسات اللغوية وتنفيذها لوجود عديد العوامل المعيقة، فمن جهة يوجد تعارض فيما بين بعض من السياسات وصلاحيات المؤسسات، ومن جهة أخرى أعاقت البيئة المحيطة وبنسبة كبيرة تنفيذ السياسات.

Abstract:

This study deals with the research in social structure and it interests in the diversity of languages "official and sub-languages" in South Africa . Language was the principal feature in defining the dominant social and political speech since the conflict between the British and the Boers till the epoch of union in south Africa (from 1910 to 1948) , and period of apartheid, that followed by the transition to democratic system and the unification into a new constitutional State at all levels. Great effort should be done to overcome the obstacles that are related to great pluralism in language in order to consolidate national cohesion.

The aim of this study is to clarify and discuss the politics and the mechanisms which are used to manage multilingualism in South Africa. where many constitutional and legal texts are established as well as many of institutions working for promoting language rights to all people in regard less of the difference of these societies from various origins.

This study concluded that there is a gap between the adoption of the language policies and its application due to several reasons. In one side there is a contradiction between policies and the executive institutions. In other side, the surrounding environment is considered as a major obstacle for the application of these policies.

مقدمة:

في السنوات الأخيرة أدركت بعض الدول النامية بما في ذلك جنوب أفريقيا، أن العالم متعدد اللغات وأن السياسات اللغوية التعددية التي تعترف بالتنوع اللغوي كمورد لبناء الدولة مطلوبة. وتتيح هذه السياسات للعديد من اللغات أن تتعايش جنبا إلى جنب دون إعطاء لغات معينة مكانة بارزة على حساب لغات الأقليات. وفي مثل هذه السياسات اللغوية، لا يُنظر إلى اللغات على أنها أشياء ينبغي الترويج لها وتطويرها فحسب، بل أيضا بوصفها موارد ينبغي حمايتها وإنقاذها.

لقد كانت اللغة قضية مثيرة للجدل في تاريخ جنوب أفريقيا المعاصر. حيث شهد تطور الدولة الحديثة في جنوب أفريقيا ما يشير إليه بعض الباحثين بأنه تحويل الانتصارات السياسية إلى انتصارات لغوية ومعنوية. وقد كانت اللغة سمة أساسية في تعريف الخطابات الاجتماعية والسياسية السائدة في جنوب أفريقيا في الفصل العنصري وبعده، أين يمكن الاستدلال على مركزية اللغة في الخطاب الاجتماعي - السياسي من عدة قرائن، منها التطورات القانونية والسياسية منذ أوائل التسعينات، ولا سيما ترسيخ خطاب "اللغة" في الدستور، أو استحداث مجالس وطنية تعنى بترقية والحفاظ على حقوق الإنسان التي من بينها اللغة والثقافة الخاصة "أو المحلية".

المشكلة البحثية: تنطلق هذه الدراسة من تساؤل محوري هو: إلى أي مدى نجحت جنوب إفريقيا في إدارة التعدد اللغوي؟ وهو نابع من الأهمية الكبيرة لمسألة اللغة والثقافة التقليدية في جنوب إفريقيا خاصة بعد التحولات السياسية في التسعينيات ودورها في ترسيخ بناء الدولة. ويتفرع من مشكلة الدراسة تساؤلين:

ما هي الآليات المستحدثة لإدارة التعدد اللغوي في جنوب إفريقيا وكيف تم تفضيل آلية عن الأخرى؟

ما هي ابرز معيقات تنفيذ آليات إدارة التعدد اللغوي؟

أولا

الإطار المفاهيمي والنظري

1- الإثنية:

لغويا مفهوم يعود أصل كلمة إثنية " Ethnicity " إلى الكلمة اليونانية " éovikos " وتعني الهمجي والغير متمدن، وهي مشتقة بدورها من الجذر اللغوي " ehnost " والذي أستعمل في البداية للدلالة على الأمة وبالضبط للدلالة على من هم غير أثينيين، وخلال العصور الوسطى أستخدم للدلالة على من هم غير مسيحيين أو غير يهود[1]. وقد تم استخدام الكلمة أول مرة في اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر وبقت دلالتها تشير إلى الأفراد المهمشين، ثم شاع استخدامه بدرجة كبيرة منذ القرن 19[2] جراء الأحداث

والتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدها العالم بعد سقوط الدول الإمبراطورية في أوروبا وآسيا وما نتج عنها من تغيرات ديموغرافية.

حسب قاموس علم الاجتماع الإثنية هي جماعة ذات تقاليد مشتركة لها شخصية فرعية في المجتمع الأكبر، ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع، وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة، وربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متمايزة أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام[(3)].

أما سعد الدين إبراهيم فيعرفها على أنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد، اللغة، الدين، أو أي سمات أخرى مميزة بها بما في ذلك الملامح الجسمانية[(4)].

إن تتبع تعاريف الإثنية عند الباحثين يشير إلى وجود ثلاث نظرات[(5)]، منهم من يركز على الخصائص الفزيولوجية مثل اللون والجنس ومنهم من يركز على الثقافة والدين، ومنهم من يجمع بينهما. والطرح الأخير توافقه هذه الدراسة فالإشكال ليس في الخصوصية وإنما في الاعتقاد بها. حيث أن اللغة والدين هي عوامل مهمة لأنها تضمن تواصلا أمثل بين الأفراد، لكن اللون والجنس مهمين أيضا.

2- إدارة التعددية الإثنية:

إن غاية أي دولة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والتماسك الوطني، ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى البحث عن طرق لإدارة التعددية الاجتماعية داخل الدولة. ويمكن القول انه من بين كل أنواع التعددية، تكتسب التعددية الإثنية أهمية خاصة نظريا وعمليا في ظل ما شهدته دول كثيرة في العالم " خاصة أوروبا الشرقية وإفريقيا " من أزمات وصراعات هددت وجودها.

تشير التجارب الواقعية إلى وجود عدة أساليب لإدارة التعددية الإثنية، وهذه التجارب أيضا تبرهن إلى أن الأخذ بأسلوب دون الآخر هو نتاج تداخل معقد لمؤثرات سياسية وتاريخية واقتصادية[(6)].

وعلى المستوى النظري تعددت اجتهادات الباحثين في محاولة بلورة أساليب وسياسات فعالة لإدارة التعددية الإثنية، تشير الأساليب إلى الفلسفات العامة الظاهرة والمختفية التي تتبعها الدولة في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها. والتي تتراوح بين منطق الإقصاء والهيمنة من جهة والتي تضم العزل والتطهير العرقي والترحيل، أو بين منطق المشاركة والتعاون، والتي تظم المشاركة في السلطة والاعتراف بالثقافة المحلية[(7)].

3- إدارة التعددية اللغوية:

تعتمد الدول المتعددة الأعراق سياسات لغوية مختلفة. ويتبنى البعض سياسة النهج الفردي، أو المعروف عموما باسم مبدأ الشخصية، إلى مسألة الحقوق اللغوية برمتها، في حين أن آخرين يختارون نموذجا إقليميا لتخطيط اللغة. وبموجب النهج الإقليمي، تقتصر ممارسة الحقوق اللغوية داخل الإقليم المحدد بلغة الأقلية. وبموجب مبدأ الشخصية يمكن للمتكلم فردا أن يمارس بوجه عام حقوقا لغوية بصرف النظر عن موقعه الجغرافي.

أ- نموذج الشخصية:

وفقا لهذا المبدأ، يحق للأفراد استخدام لغتهم الأم في كل جزء من البلاد مع قيود إقليمية قليلة. ويؤدي ذلك إلى منح الأفراد حقهم بصفتهم الشخصية، بغض النظر عن مكان إقامتهم. وبعبارة أخرى، تعطى الأفضليات اللغوية للمتكلمين، أينما كانوا يقيمون، مكانا مركزيا في تنظيم استخدام اللغة. غير أن أحد العناصر الهامة في هذا المبدأ هو المعيار "حيثما تستدعي الأرقام"، وهو ما يعني ضمنا أن الحقوق اللغوية لا يمكن منحها إلا عندما يكون هناك عدد كاف من المتكلمين الذين يتحدثون لغة معينة لضمان حماية اللغة.

وتمثل السياسة اللغوية التي اعتمدتها كندا هذا النهج. وبموجب قانون اللغات الرسمية الذي أقر في عام 1969، منح كل من اللغتين الفرنسية والإنكليزية مركزا رسميا لجميع أغراض الحكومة الاتحادية. ونتيجة لهذه الحقوق اللغوية والتي أُدرجت لاحقا في ميثاق الحقوق والحريات المكرس دستوريا لعام 1982، يحق للمواطنين الكنديين الحصول على خدمات الحكومة الاتحادية في أي من اللغات الرسمية حيث يكون هناك طلب كبير. وعلاوة على ذلك، ينص الدستور على أن لجميع المواطنين الكنديين الحق في تعليم أطفالهم في المرحلتين الابتدائية والثانوية بأي من اللغتين الرسميتين. وتنطوي هذه السياسة على تطبيق متناظر من الساحل إلى الساحل، حيث تتلقى الأقليات الناطقة بالفرنسية خارج كيبيك والأقلية الناطقة بالانكليزية داخل كيبيك حماية دستورية متساوية[8].

وتهدف السياسة اللغوية التي اعتمدتها كندا، التي صممت كوسيلة لتحقيق هدف بناء الدولة، إلى فصل الاختلافات اللغوية عن الجماعات والأقاليم والمؤسسات التي تشكلها. على الرغم من أن مقاطعة كيبيك الناطقة بالفرنسية في الغالب، مثل بقية المقاطعات في كندا، يمكن أن تعتمد سياستها اللغوية الخاصة، وتطبيق سياسة اللغات الرسمية الاتحادية، التي تقوم على مبدأ الشخصية، يعني أن كيبيك حققت فقط إقليمية محدودة في الواقع[9].

وقد تعرضت هذه الرؤية لانتقادات كثيرة متعلقة أساسا بأن لديها ميل إلى سيطرة المركز المهيمن الذي تتمتع به مجموعة لغوية تتمتع بامتيازات تاريخية في الولاية. ومن المرجح أن يكون له تأثير في تعزيز الضغوط من أجل الاندماج في المجموعة المهيمنة. ويتضح ذلك من حقيقة أن المركز الثانوي للفرنسيين لم يتغير مع اعتماد سياسة ثنائية اللغة الرسمية في كيبيك حتى بعد فترة طويلة من اعتماد سياسة ثنائية اللغة الرسمية[10].

ب-النموذج الإقليمي:

وقد استجابت دول أخرى لمشكلة اللغة باعتماد النموذج الإقليمي لإدارة الحقوق اللغوية. وفي ظل هذه الحالة غالبا ما تكون اللغة الرسمية هي لغة غالبية المنطقة. وللأفراد الحق في الخدمات بتلك اللغة فقط، بصرف النظر عن لغتهم الأم. وهذا غالبا ما يكون له تأثير على تعزيز التفرد اللغوي بين الأقاليم.

والمثال الجيد على النموذج الإقليمي هو بلجيكا، حيث يؤيد كل من الفلاندرين الناطقين بالفرنسية والوالون الناطقين بالهولندية التفرد اللغوي مع كون بروكسل المنطقة الوحيدة التي اعتمدت

ثنائية اللغة الرسمية. ويجب أن يستوعب الأفراد الذين ينتقلون إلى أجزاء أخرى من بلجيكا. وسيتعين على البلجيكيين الناطقين بالفرنسية الذين ينتقلون إلى إقليم فلاندرز أن يرسلوا أطفالهم إلى مدارس فلاندرز والعكس بالعكس. وبالتالي يمكن الفهم ضمنا أنه "ليس هناك حقوق لغوية بلجيكية"[11]. وبالمثل، تقدم ضمانات اللغة في سويسرا على أساس مبدأ الإقليمية. ويتعين على السويسريين الناطقين بالألمانية الذين ينتقلون إلى كانتون الفرنسية أن لا يتقدمو بأي ادعاء مسبق لحماية اللغة[12].

ويمثل النموذج الإقليمي لسياسة اللغة اعترافا بالهوية اللغوية للوحدات المكونة. كما أنه يوفر مساحة واسعة للمجتمع لتطوير لغته وثقافته. وبطبيعة الحال، فإن النموذج الإقليمي للتخطيط اللغة لا يخلو من المشاكل، مثلا من العواقب الواضحة للنموذج الإقليمي في سويسرا أن العديد من السويسريين لا يتحولون إلى متعددي اللغات[13]. وهناك قلق أيضا من أن هذا النهج يُخاطر بتطوير مجتمعات معزولة، أي أن التضامن بين المجموعات ينخفض.

ثانيا

سياسات إدارة التعدد اللغوي في جنوب إفريقيا وواقع تطبيقها

1- المجموعات العرقية واللغوية في جنوب إفريقيا:

يتكون مجتمع جنوب أفريقيا وبسبب الظروف التاريخية والجغرافية من مجموعات متغايرة في أصولها وثقافاتها وألوانها وأديانها تنحدر إلى الأفريقية والأوروبية والهندية إضافة إلى عنصر الملونين الذي جاء نتيجة اختلاط هذه المجموعات العرقية فيما بينها. وكل مجموعة عرقية كانت تحاول أن ترتبط بالمجتمع الذي انحدرت منه، وبالتالي فإن مجتمع جنوب أفريقيا قد مثل بيئة صالحة لنمو الفكرة العنصرية ولممارستها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وينقسم السكان السود في جنوب أفريقيا إلى أربع مجموعات إثنية رئيسية؛ وهي نغوني (زولو، شوسا، نديبيلي وسوازي)، سوثو، شنغان-تسونغا وفندا. أما السكان البيض فان حوالي 60٪ من أصل هولندي، و40٪ المتبقية من أصل بريطاني أو أوروبي. أما السكان الملونون لديهم سلالة مختلطة، والتي غالبا ما تتكون من جينات خويسان الأصلية جنبا إلى جنب مع العبيد الأفارقة[14].

الجدول 1: نسبة المجموعات العرقية لإجمالي السكان[15].

السنة	المجموع	الأفارقة %	الأوربيون %	الملونون %	الأسيويون %
1911	5973000	67.3	21.4	8.8	2.5
1960	15983000	68.2	19.3	9.4	3
1990	39726000	73.8	14.4	9	2.8

بالتوازي مع التنوع الإثني يوجد تنوع لغوي أكثر تعقيدا، مع أن معظم سكان جنوب أفريقيا يتحدثون لغة من أحد الفرعين الرئيسيين للغات البانتو الممثلة في جنوب أفريقيا: فرع سوثو-تسوانا أو فرع نغوني. لكن مع تفكك التجمعات والعشائر بحثا عن الحكم الذاتي والمراعي ، تطورت اختلافات في اللغات المشتركة.

الجدول 2: نسبة اللغات لمجموع السكان[16].

اسم اللغة	نسبتها 2001	نسبتها 2011
Zulu	23.8	22.7
xhosa	17.6	16
Afrikaans	13.3	13.5
English	8.2	9.6
Northern Sotho	9.4	9.1
Tswana	8.2	8
sésotho	7.9	7.6
Tsonga	4.4	4.5
Swazi	2.7	2.5
Venda	2.3	2.4
ndebele	1.6	2.1
SA Sign Languag	/	0.5
Other language	0.5	1.6

2- إدارة التعدد اللغوي فترة الفصل العنصري:

لقد كان الفصل العنصري، الذي ترجم من اللغة الأفريكانية "الانفصال" هو الفكر الإيديولوجي الذي تدعمه حكومة الحزب الوطني، وأُستحدث في جنوب أفريقيا في عام 1948. ودعا الفصل العنصري إلى تطوير مختلف المجموعات العرقية في جنوب أفريقيا بشكل منفصل. على الورق يبدو أنه يدعو إلى المساواة في التنمية وحرية التعبير الثقافي، ولكن الطريقة التي تم تنفيذها جعل ذلك مستحيلا. فالفصل العنصري جعل القوانين تجبر المجموعات العرقية المختلفة على العيش بشكل منفصل وتطويرها بشكل منفصل وغير متكافئة بشكل كبير. وحاولت وقف جميع أشكال الزواج والتكامل الاجتماعي بين الجماعات العرقية. وأكثر من ذلك، كان الفصل العنصري نظاما اجتماعيا يحرم بشدة غالبية السكان من الحكم لمجرد أنهم لا يتقاسمون لون البشرة[17].

ظهرت اللغة بشكل بارز في خطاب الفصل العنصري واستخدمت كوسيلة سياسية رئيسية لتحديد وفصل الفولك " يتحدثون الأفريكانية أساسا ". وقد أجري الفصل من خلال المصطلحات الإثنية - اللغوية. وقد وضعت سياسة الأوطان " بانتوستات " المخصصة لخدمة مجتمعات لغوية مختلفة، على الرغم من الفشل في تقدير الخلفيات اللغوية المتنوعة للأفارقة الحضريين من جهة، والتداخل الواسع النطاق في اللغة والثقافة بين هذه المجموعات. وقد ظهر هذا التقسيم اللغوي مرارا وتكرارا في سياسة الفصل العنصري، وربما تكون السيطرة القومية على الإذاعة مثالا صارخا. ومع ذلك، يمكن القول إن أكثرها ضررا يبرز من خلال التعليم، الذي تم الترويج على انه أفضل وسيلة لمواءمة الأفراد مع مجتمعهم

الإثني. ومن الأفضل أن يتم تعزيز الثقافة في التعليم من خلال التعليم باللغة الأم. ومن ثم حدث إصلاح جذري لنظام التعليم بلغ ذروته في سن قانون تعليم البانتو في عام 1953. لتدخل السياسة الجديدة حيز التنفيذ الكامل بعد سنتين.

نصت بعض مواد هذا القانون على أن التعليم إلزامي باللغة الأم للسود في السنوات الثماني الأولى من المرحلة الابتدائية، وبعد ذلك يمكن أن يكون التعليم الثانوي باللغة الإنكليزية أو اللغة الأفريكانية أو مزيج من الاثنين. لكن تجدر الإشارة إلى أن الإشكال ليس مسألة لغة التدريس بل هو مشكلة أعمق، فمن جهة تصبح الأولوية في طرح تساؤل عن من يذهب إلى المدرسة؟. وبالتالي قضية تعليم اللغة والسياسة التعليمية عموما ذات أهمية هامشية إذا لم يلتحق عدد كبير من الأطفال، بسبب الحرمان الاجتماعي والاقتصادي(18). ومن جهة أخرى من أين يتم تمويل المدارس؟ مثلا كانت كل المدارس المخصصة للأطفال البيض من المعايير الغربية، بينما 30٪ من مدارس السود لم يكن لديها كهرباء. أيضا نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على تعليم السود هو عُشر الإنفاق على البيض(19).

أدت السياسات اللغوية من النوع الإستبعادي إلى مزيد من التشنج بين المجموعات العرقية أو بين إحداها والدولة، لتصل إلى مرحلة العنف المتبادل، مثل انتفاضة سويتو 1976 التي قتل فيها أكثر من 575 شخصا على الأقل، 134 شخصا منهم تحت سن الثامنة عشرة(20). وهي رد فعل عن المرسوم الوزاري لعام 1974، الذي أجبر جميع مدارس السود على استخدام اللغتين الأفريكانية والإنكليزية كلغة تدريس ابتداء من السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي.

3- قوانين وسياسات إدارة الحقوق اللغوية بعد التحول السياسي في التسعينيات:

لا يمكن قياس نجاح ترتيب اتحادي في استيعاب التنوع الإثني إلا على أساس نظام حقوق اللغات. ومع ذلك من المتفق عليه عموما أن وجود نظام لحقوق اللغات مصمم جيدا يقطع شوطا بعيدا في الإسهام إما في المصالحة والوحدة والتنوع الفعالين أو في استقطاب المجتمعات الثقافية في نهاية المطاف. وبما أن اللغة غالبا ما تكون واحدة من التعبيرات الرئيسية عن الهوية الإثنية، فإن حقوق اللغة في دولة ما " تستثمر برمزية خاصة بها ".

ضمن الترتيبات السياسية المتبعة لمحو الآثار السلبية لفترة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا كانت قضية الاعتراف باللغات لها أهمية كبيرة للدولة والمجتمع ككل، ويتضح هذا في المخرجات المتعلقة بهذا الخصوص في النصوص الدستورية أو ما ترتب عنها من استحداث مجالس وهيئات لترقية الحقوق اللغوية.

تنظم المادة 6 من دستور جنوب أفريقيا1996 استخدام اللغة، وهو يحدد اللغة الرسمية للدولة وكذلك الولايات والبلديات، وعلى غرار الدستور المؤقت تعترف المادة 6 بإحدى عشر لغة رسمية للدولة. إن منح المركز الرسمي لجميع هذه اللغات يشير إلى أن كل المجموعات اللغوية تعتبر متساوية في دستور جنوب أفريقيا. وأيضا من الناحية الرمزية فإنه يعزز الدليل المعياري الذي حددته الديباجة بأن "جنوب أفريقيا تنتمي إلى جميع الذين يعيشون فيها ".

ويتضح اثر الترتيبات السياسية التوافقية المتعلقة باللغة عند تحليل محتوى الدستور الانتقالي ودستور 1996. ويمكن الاستدلال على ذلك من جهتين. أولا، إن نص الدستور المؤقت الذي كلف الحكومة بأن " تهيئ الظروف اللازمة للاستخدام المتساوي " لجميع اللغات الرسمية مؤهل إلى حد ما في دستور عام 1996 بإدخال شرط معاملة تفضيلية ينطبق على العلاقة إلى بعض اللغات الرسمية. كما أقرت المادة 2/6 على " تقلص تاريخ استخدام اللغات الأصلية ووضعها "، وبالتالي تُكلف الحكومة باتخاذ تدابير عملية وإيجابية لرفع مستوى هذه اللغات والنهوض بها. إن المعاملة الخاصة الممنوحة للغات السكان الأصليين المهمشة في السابق هي أكثر ترسخا في الدستور حيث أنها تخضع بموجب المادة 4/2/6 للتمتع " بالتكافؤ في المعاملة المنصفة " لجميع اللغات الرسمية[21]. وهذا يعني أن سياسة اللغة يجب أن تأخذ في الاعتبار أوجه عدم المساواة الهيكلية " التاريخية " لمختلف اللغات التي يتحدث بها البلد[22].

ويعبر عن المعاملة الخاصة للغات الأصلية المهمشة في السابق رمزيا بالطريقة التي ترد بها اللغات الرسمية الأحد عشر، فخلافا للدستور الانتقالي الذي ترد فيه اللغات الرسمية أبجديا، حيث يُدرج دستور 1996 اللغات الرسمية الأحد عشر بدءا باللغة التي تفتقر إلى الاستخدام الواسع النطاق وتنتهي بأكثرها استعمالا. وهذا التعبير الرمزي يمكن أن يشير إلى محاولة متعمدة من قبل النظام لإعطاء أهمية نصية للغات التي تفتقر إلى الاستخدام الواسع النطاق.

ومن جهة أخرى فإن مواد اللغة الوارد في دستور 1996 تقدم عددا كبيرا من الاعتبارات التي لم تدرج في الدستور الانتقالي والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عندما تقرر مختلف دوائر الحكومة لغاتها الرسمية. أما الاعتبارات المضافة فهي الاستخدام والتطبيق العملي، والنفقات/التمويل، والظروف الإقليمية، وتحقيق التوازن بين احتياجات وتفضيلات السكان[23].

أيضا تظهر مسألة اللغة في مواد أخرى متعلقة بالتعليم والثقافة والقضاء، فعلى سبيل المثال تشير المادة 2/29 من الدستور إلى أن لكل شخص الحق في الحصول على التعليم باللغة الرسمية أو اللغات التي يختارها في المؤسسات التعليمية العامة حيث يكون هذا التعليم عمليا بشكل معقول، وهي مادة ارتكز عنها عند صياغة قوانين تنظيمية جديدة مثل قانون التعليم الوطني 1996، وقانون التعليم العالي 1997، وقانون التعليم والتدريب الإضافي 1998[24]. أما أحكام المادة 3/35/ك من الدستور تنص على ما يلي: " لكل شخص متهم الحق في محاكمة عادلة تشمل الحق في المحاكمة بلغة يفهمها المتهم، أو إذا لم يكن ذلك ممكن عمليا، أن تفسر الإجراءات بتلك اللغة "[25].

وبالموازاة مع ذلك تم استحداث مجموعة من هياكل الدعم الرامية إلى تحقيق وتنفيذ سياسات ترقية حقوق اللغة، مثل الخدمة اللغوية الوطنية، أو مجلس اللغات في جنوب أفريقيا الذي كلف بتعزيز وتهيئة الظروف اللازمة لتطوير واستخدام جميع اللغات الرسمية زيادة على لغات الخوي ولغات الإشارة. وأيضا له مهمة إضافية متمثلة في تعزيز وضمان احترام جميع اللغات التي تستخدمها عادة المجتمعات في جنوب أفريقيا، بما في ذلك اللغات الألمانية واليونانية والغوجاراتية والهندية والبرتغالية. ويمتد واجبه أيضا إلى اللغات المستخدمة لأغراض دينية في جنوب أفريقيا، بما في ذلك اللغات العربية والعبرية

والسنسكريتية وغيرها من اللغات[26]. وأضاف قانون تعديلات مجلس اللغات في جنوب أفريقيا لعام 1999 مسؤولية إعداد القاموس لجميع اللغات الرسمية11.

4- واقع تطبيق إدارة التعدد اللغوي:

تطرح سياسة تعدد اللغات تحديات كثيرة فيما يتعلق بتنفيذها، وعلى النقيض من عملية صياغة وإنتاج السياسات، يشير التنفيذ إلى جميع الجهود الرامية إلى تحقيقها عمليا، وعادة ما ينظر إليه بأنه منفصل عن عملية إنتاج السياسات. وفي حالة الدراسة يمكن ملاحظة قصور واضح في تنفيذ سياسات ترقية اللغات المهمشة، ومرد ذلك إلى خلل هيكلي (تعارض في القوانين) وقصور في الفهم في بعض الحالات، وخلل ناتج عن تأثيرات بيئية محيطة في حالات أخرى.

بالنسبة لمجال التعليم، يتضح كما تم الإشارة سابقا أن النص الدستوري يدعم تعدد اللغات والمساواة بينها في التعليم، لكن تفسيراته العملية تختلف. وقد ساهم قانون السياسة التعليمية الوطنية رقم 1996/27، وقانون المدارس في جنوب أفريقيا رقم 1996/84، وقانون التوظيف للمعلمين رقم 1998/76 في هذا التناقض[27]. وتنص الفقرة 2 من المادة 6 من قانون المدارس في جنوب أفريقيا على: " يجوز للجهاز الرئاسي للمدرسة العامة أن يحدد السياسة اللغوية للمدرسة الخاضعة للدستور، وهذا القانون وأي قانون محلي مطبق ". وقد نتج عن هذه المادة بالتحديد مشكلات كثيرة كان حلها في اللجوء إلى المحاكم والتي غالبا ما كانت تعطي الأولوية للمعنى الدستوري[28]. ولتلافي ذلك أصبحت معظم المدارس تختار اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم استنادا إلى الحق في الاختيار، وهو ما سماه دو بليسيس " Du Plessis " سلوك نهج الأمان[29]. ومنه يتضح أن وضع اللغات المحلية يرتفع مستوى تهميشه.

يظهر جليا في قطاع الإعلام وجود تراتبية بين اللغات الرسمية المستعملة في الإعلام التقليدي، حيث اللغة الانجليزية أعلى واللغات المحلية في الأسفل. وكمثال على هذا التسلسل الهرمي انه في الأسبوع النموذجي في ماي 1998، استأثرت البرامج باللغة الانكليزية بنسبة 91.95٪ من بث القنوات التلفزيونية الثلاث التابعة لهيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا، وباللغة الأفريكانية 5.66٪ من البث، بينما الزولو وهم اكبر إثنية فقط 1.01٪[30].

ومن الأهمية بمكان أن يكون أي جهد يرمي إلى تعزيز وتنمية اللغة في جنوب أفريقيا أن يكون مصحوبا بتوطين محتواها في الإعلام الحديث "الانترنت"، وهذا يعني تحسين الوصول إلى المعلومات باللغات المحلية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تؤدي ليس فقط إلى استخدام اللغة، بل أيضا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي إمكانية تحقيق تنمية هائلة في اللغة في بلد متعدد اللغات مثل جنوب أفريقيا. لكن الواقع يشير إلى أن توطين المعلومات عن طريق لغات السكان الأصليين لم يؤخذ على محمل الجد[31]. ويمكن الاستدلال على ذلك عند الاطلاع على الموقع الإلكتروني للمؤتمر الوطني الإفريقي، فبصرف النظر عن لمحة موجزة عن المنظمة المعنونة "ما هو المؤتمر الوطني الإفريقي؟ " والتي تترجم إلى جميع اللغات الرسمية الإحدى عشرة، يبدو أن باقي الموقع باللغة الإنجليزية بالكامل. حتى وثائق السياسات التي تدعو إلى تعدد اللغات والتنوع الثقافي لا تتوفر إلا في

الإنجليزية. كما أن استمارات العضوية للانضمام إلى الحزب متاحة أيضا باللغة الإنجليزية، مما يجعلها غير قابلة للقراءة بالنسبة إلى غالبية السود الذين يدعي الحزب أنهم يمثلونهم[32].

5- معيقات تنفيذ قوانين وسياسات ترقية الحقوق اللغوية:

تشير عدة دلائل حديثة عن وجود فجوة بين السياسات اللغوية في جنوب إفريقيا والواقع الموجود، ليكون التساؤل عن ما سبب ذلك؟. ومنطقيا يرجع ذلك إلى قصور في صياغة تلك السياسات، أو إلى تأثيرات بيئية (سياسية واقتصادية واجتماعية) محيطة بتنفيذ تلك السياسات، وهو ما يرجحه العديد من الباحثين، وهو الأقرب للتفسير.

وبالنسبة للتفسيرات السياسية فتتلخص في عدم وجود الإرادة السياسية والدعم من جانب حكومة جنوب أفريقيا الجديدة هو أحد أسباب عدم تنفيذ سياسات وخطط اللغات المتعددة على النحو المتوخى في الدستور[33].

وثمة تفسير سياسي آخر يتعلق بما سمي بإغلاق النخبة. حيث كان سائدا هذا السلوك فترة الفصل العنصري وبقي حتى بعد التحول السياسي، مع فارق أن النخبة الافريكانية السابقة كانت لها قوانين مجحفة اتجاه اللغات الأخرى عكس القوانين الحالية[34]. ووفقا لسكوتون " Scotton " إغلاق النخبة يشير إلى " الاختلافات اللغوية التي تم إنشاؤها نتيجة لاستخدام اللغة التي هي معروفة فقط أو المفضلة من قبل النخبة، في هذه الحالة هي الإنجليزية. وقد يكون هذا الاختلاف هادفا، كمقياس للرقابة "[35].ومن جهة أخرى تلجأ النخبة لاستخدم اللغة المفضلة للاتصال داخل النخبة ولغة مشتركة مختلفة للتواصل مع الجماهير، خاصة في وقت الانتخابات، حيث تميل النخبة إلى استخدام وتحويل الرموز من اللغة الإنجليزية إلى اللغات المحلية عند التعامل مع الجماهير، ولكن نادرا ما تفعل ذلك في أي وقت آخر. ومن أجل الحفاظ على الامتيازات المرتبطة بمعرفة اللغة المفضلة، تميل النخبة إلى مقاومة أي جهود لتصميم وتنفيذ سياسة لغوية تسعى إلى تعزيز لغات الجماهير. وقد انعكس ذلك على من هم خارج النخبة واغلبهم من السود الذين يرغبون بتصنيفهم ضمنها، فأصبحوا يتكلمون اللغة الانجليزية حتى في المنزل كلغة أُم، وهذا ما أدى إلى تراجع اللغات الأخرى بدل ترقيتها[36].

كما يمكن تقديم تفسيرات اقتصادية لشرح عدم تنفيذ سياسات ترقية اللغة في جنوب أفريقيا على النحو المتوخى في الدستور. وهذه الرؤية تنطلق من أن السياسة اللغوية غالبا ما تكون انعكاسا لمجموعة أكثر تعقيدا من العلاقات بين الأيديولوجية السياسية العلنية وسياسة الاقتصاد. زد على ذلك أن هيمنة اقتصاد السوق الحرة الغربية هي التي تؤثر على اقتصاديات بلدان العالم الثالث، وغالبا ما يصاحب الاقتصاد الغربي عنصرية لغوية والتي تضع مكانة عالية في اللغة الإنجليزية. وقد أثرت حزم المعونة الغربية المقدمة إلى العالم النامي وما زالت تؤثر على تنفيذ سياسة اللغات. ويصف هيو "Heugh " الوضع في جنوب أفريقيا في مجال تصميم وتنفيذ السياسات اللغوية بقوله، "في عصر العولمة، هناك قوى هيكلية أكبر في اللعب تؤثر على السياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية والمحلية. وهذه القوى تتعارض عموما مع تعدد اللغات"[37].

ومن خلال المتغير الاقتصادي أيضا يحدد كاموانغالو " Kamwangamalu " متغيرين اقتصاديين يسهمان في عدم تنفيذ الخطط اللغوية في جنوب أفريقيا، وهما القيود المالية التي جعلت من الصعب على مجلس اللغات لعموم جنوب أفريقيا[38] تنفيذ صلاحياته الدستورية لتعزيز تعدد اللغات. أما القيود الأخرى فتتعلق بقوى السوق، حيث لا يوجد طلب مستمر على المهارات باللغات الأفريقية سواءا للأغراض الأكاديمية أو الاقتصادية أو الإدارية وحتى التوظيفية. وقد أدى النقص في هذا الطلب إلى ضمان أن اللغة الإنجليزية وإلى حد ما الأفريكانية لا تزال مركزية في جميع المجالات العليا من استخدام اللغة[39].

كما يمكن إعطاء تفسيرات اجتماعية لغوية لشرح عدم تنفيذ السياسات اللغوية في جنوب أفريقيا. وملخصها وجود مواقف ثقافية عند المجموعات العرقية وحتى الأفراد اتجاه لغاتهم الخاصة أو اتجاه بعضها البعض، مثلا الكثير من البيض ما زالت لديهم عنصرية للغة الأفريكانية. زيادة على غياب الحافز (الدافع)، ففي ظل الظروف الحالية هناك عدد قليل جدا من العوامل التي تحفز الناطقين باللغة الإنجليزية والأفريكانية لتعلم لغة أفريقية. وفي حين أن الفضول الفكري والثقافي نظريا يقود على الأقل بعض الأفراد إلى تعلم لغات أجنبية معينة، إلا أن هذا العامل لم يُحفز عموما على المستوى المجتمعي حيث يكون للاهتمامات الأساسية والاقتصادية التأثير الأكبر على أنماط تعلم اللغات الأخرى.

خاتمة:

تسعى الدولة المتعددة الاثنيات للحفاظ على استقرارها وكيانها نحو صياغة وتنفيذ آليات وطرق تدير من خلالها المطالب المجتمعية المتعددة، وتحاول التوفيق بينها وبين ما يتاح لها من موارد رغم أنها مسألة معقدة. وقد أقرت جنوب إفريقيا من خلال دستورها ضمن الترتيبات المصاحبة لعملية الإصلاح السياسي في التسعينيات، أقرت سياسات فريدة من نوعها خاصة في مجال إدارة التعدد اللغوي منتهجة مبدأ الشخصية، حيث أن جعل 11 لغة رسمية وطنيا هو سابقة عالميا، وأيضا قامت باستحداث هياكل مؤسساتية لها صلاحيات دستورية تعمل على تنفيذ وتصويب السياسات اللغوية المراد تطبيقها .

وقد توصلت الدراسة إلى انه توجد فجوة كبيرة بين السياسات والممارسات العملية، لتداخل الصلاحيات وتعقد تركيب المؤسسات، فمثلا مجلس لغات جنوب إفريقيا المُنشئ لضمان فصل القومية الإثنية عن مسألة اللغة، لكنه حاليا يتحرك في الاتجاه المعاكس تماما، أي أنه بدلا من كونه يقوم على تعزيز تعدد اللغات الأفقي عبر الثقافات، فإنه يميل بصورة متزايدة إلى التشديد على الفصل العمودي تعدد اللغات.

أيضا توصلت الدراسة إلى حصر تفسيرات لعدم القدرة على تنفيذ السياسات بين غياب الإرادة السياسية من جهة، والمشروطية الخارجية المتعلقة بالمعونة، إضافة لنقص الطلب عن المهارات باللغات الإفريقية في المجال الاقتصادي، وهو ما جعل الحوافز النفسية والاجتماعية لتعلم لغات أخرى تقل.

ومع كل ذلك يجب الإشارة إلى محدودية هذه التفسيرات في حالة جنوب إفريقيا. فالإرادة السياسية يمكن أن تكون مؤثر وفي نفس الوقت متأثر بنوع الآليات، أي أن الإشكال هنا متعلق بإعادة صياغة سياسات تحفز الفعل السياسي الايجابي (في جنوب إفريقيا كان الدافع المساوماتي بين المؤتمر

الإفريقي والنظام العنصري وراء إقرار التعدد اللغوي). زد على ذلك من الضروري تطوير آليات من خلالها تكتسب اللغات الأفريقية قيمة اقتصادية، لتتغير معها مواقف وسلوكات الأفراد اتجاه اللغات المحلية في الأجلين القصير والمتوسط، فعلى سبيل المثال تطوير مفردات اللغات المحلية ليصبح تحصيل العلوم المهمة اقتصاديا متيسرا بتلك اللغات. أما على صعيد الفعل الاجتماعي فيجب على المجتمع المدني وجماعات الضغط القيام بدورها بالتوازي مع دور الدولة من خلال القيام بمهرجانات مثلا، أو عن طريق تشجيع التقاضي جماعيا وفرديا لكسب الحقوق اللغوية[40].

الهوامش:

(1) محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية. 2002. ص.26.

(2) في الكتابات الموثقة في التاريخ المعاصر تم استخدام هذا المصطلح في وثيقة إعلان شعوب روسيا الذي اعلنته شعوب روسيا 1917 ضمن المبادئ التي تنظم العلاقة بين القوميات المتباينة للاتحاد السوفياتي

(3) ابتسام محمد الجزولي، " العامل الإثني وأثره في المشاركة السياسية في السودان 1989-2005. " جامعة الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، 2001، ص3.

(4) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، 1994، ص32.

(5) بلقاسم مربيعي، "آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة دراسة للنموذج الماليزي،" جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية: رسالة ماجستير غير منشورة، 2015، ص35

(6) على سبيل المثال يمكن أن يؤثر نمط العلاقة بيت الجماعات الإثنية "علاقة تراتبية أو غير تراتبية" في الأخذ ونجاح سياسة بدل أخرى.

(7) لمزيد من التفصيل انظر: عاشور مهدي، مرجع سابق، ص128.

(8) Gregory M. Balmer. ‘Does the United States need an official language? The examples of Belgium and Canada’. Indiana International and Comparative Law Review. v2, n2. 1992. p-p. 433- 448.

(9) Ruth Rubio-Marin ‘Language rights: Exploring the competing rationales’ in Will Kymlicka & Alan Patten (eds). Language Rights and Political Theory. Oxford:university press. 2003. p 60.

(10) Dimitrios Karmis & Alain Gagnon ‘Federalism, federation and collective identities in Canada and Belgium: Different routes, similar fragmentation’ in James Tully & Alain Gagnon (eds) Multi-national democracies. Cambridge:university press. 2001. p-p. 154-155.

(11) Michael Keating. Plurinational democracy: Stateless nations in a post–sovereignty era. oxford university press, 2004 . p. 128.

(12) Thomas Fleiner ‘Switzerland: Constitution of the Federal State and the Cantons’ in Lidija Basta & Thomas Fleiner (eds). Federalism and multi-ethnic states: The case of Switzerland. Fribourg, Switzerland Institut du fédéralisme. 2000. p.p. 103.145.

(13) - انظر:

F Grin. ‘Language policy in multi-lingual Switzerland: Overview and recent developments’ paper presented at the Cicle de confèrencies sobre polotica lingüostica Direccio general de polotica lingüostica, Barcelona, Spain, 4 December 1998.

https://www.files.ethz.ch/isn/34164/brief_2.pdf

(14)- South African Languages and Culture.

https://www.sa-enues.com/sa_languages_and_culture.htm visited 22/9/2017.

(15) من إعداد الباحث اعتمادا على: عبد العزيز محمد حبيب، "سياسة التميز العنصري في جمهورية جنوب أفريقيا دراسة في الجغرافية البشرية". مجلة كلية الآداب. ع. 37 (كانون الأول 1990)، ص-ص. 328-380،

(16) من إعداد الباحث اعتمادا على:

Pali Lehohla. Statistics South Africa 2003.
http://www.statssa.gov.za/census/census_2001/census_in_brief/CIB2001.pdf
Pali Lehohla. Statistics South Africa 2011.
http://www.statssa.gov.za/census/census_2011/census_products/Census_2011_Census_in_brief.pdf

(17) A history of Apartheid in South Africa. http://www.sahistory.org.za/article/history-apartheid-south-africa . visited 26/9/2017.

(18) Jon Orman. 'Language Policy and Nation-Building in Post-Apartheid South Africa'. Springer Science +Business Media B.V. 2008 .p. 85.

وانظر: عبد الوهاب دفع الله احمد، تاريخ الحركة الطلابية في جنوب افريقيا ودورها في مناهضة التفرقة العنصرية 1945-1994، جامعة الخرطوم، قسم التاريخ: أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005، ص60-71

(19) Rita M. Byrnes, (ed). South Africa: A Country Study. Washington: GPO for the Library of Congress, 1996. http://countrystudies.us/south-africa/. visited 25 /9/2017.

-Alistair Boddy-Evans. School Enrollment in Apartheid South Africa. https://www.thoughtco.com/school-enrollment-in-apartheid-south-africa-43437. visited 11 /6/2017.

(20)- Alistair Boddy-Evans. The Afrikaans Medium Decree. https://www.thoughtco.com/the-afrikaans-medium-decree-43416. visited 15 /9/2017.

(21) انظر: دستور جنوب إفريقيا 1996. المادة 6.

(22) Du Plessis Theodorus .'A critical comparison of legal interventions regarding the officiality of languages in Israel and South Africa'. Alternation Interdisciplinary Journal for the Study of the Arts and Humanities in Southern Africa. V.17. 2010. p-p . 382–416.

(23) Hennie Strydom 'Minority rights issues in post-apartheid South Africa'. Loyola of Los Angeles International and Comparative Law Journal. N.19 . 1997. p-p. 873-914.

(24) Mtholeni N Ngcobo. 'The constitutional dynamism of a multilingual language policy: A case of South Africa', South African Journal of African Languages, 32:2(2012), p-p. 181-187.

(25) انظر: دستور جنوب إفريقيا 1996. المادة 35.

(26) انظر: دستور جنوب إفريقيا 1996، المواد 6(5)، 6(5)(أ)، 6(5)(ب).

(27) Stanley Madonsela . 'Comprehending the legality of the use of the term "practicable" in the South African constitution from the African languages perspective'. Dirasat, Human and Social Sciences, v41, n3, 2014. p-p. 965-973.

(28) وكمثال على ذلك حكم المحكمة الدستورية سنة 2009 بخصوص مدرسة إرميلو الثانوية ودور أفراد الشرطة في تحديد سياسة اللغة. في هذه الحالة وُجد أن إدارة المدرسة رفضت قبول المتعلمين على الرغم من تعليمات من رئيس إدارة التعليم مبومالانجا لتغيير سياسة اللغة في المدرسة واستخدام الأفريكانية والإنجليزية كوسيلة مزدوجة للتعليم. وفي وقت التدخل، كانت المدرسة تستخدم وسيلة الأفريكانية فقط، ولم يتم قبول المتعلمين في المدرسة إلا إذا قبلوا الرسوم الدراسية من خلال اللغة الأفريكانية، بغض النظر عن خلفيات لغتهم. وزعمت اللجنة أنه وفقا لقانون المدارس في جنوب أفريقيا، يحق لها صياغة سياسة لغوية خاصة للمدرسة... انظر: Stanley Madonsela .Op. cit.

(29) Du Plessis. Op.cit.

(30) Nkonko M. Kamwangamalu. 'The language planning situation in South Africa.' Current Issues in Language Planning. v2. i4, 2001.361 – 445.

(31) Mtholeni N Ngcobo. 'A strategic promotion of language use in multilingual South Africa: information and communication'. Southern African Linguistics and Applied Language Studies. v27. n1: 2009, p-p. 113–120.

(32) انظر: الموقع الالكتروني لحزب المؤتمر الإفريقي http://www.anc.org.za

(33) انظر:

-Du Plessis Theodorus . 'The translation and interpreting scenario in the new South Africa'. In Mabel Erasmus & others (Eds.). Liaison interpreting in the community. Pretoria: Van Schaik Publishers, 1999. p-p. 3 – 28.

-Kamwangamalu. The language planning…. Op.cit.

(34) هناك من الباحثين من أشار إلى أن آليات ونسق عمل النخبة لم يختلف عما كان عليه في السابق، فقط التغيير كان في لون النخبة حيث كانت بيضاء وأصبحت سوداء، ومنهم باتريك بوند في كتابه :انتقال النخبة، من الفصل العنصري إلى الليبرالية الجديدة.

Patrick Bond . Elite Transition: From Apartheid to Neo-Liberalism. London: Pluto Press. 2000.

(35) Myers Scotton, C. 'Elite closure as a powerful language strategy: The African case'. International Journal of the Sociology of Language. 103: 1993.149–163.

(36) Kamwangamalu. The language planning.. op.cit.

[37] Heugh Kathleen . ‘Recovering multilingualism: recent language-policy developments’. In Rajend Mesthrie (Ed.). Language in South Africa. Cambridge: Cambridge University Press, 2002. P.449.

[38] للمزيد حول صلاحيات مجلس اللغات لعموم جنوب أفريقيا " Board The Pan South African Language " انظر:
http://www.pansalb.org/history1.html

[39] Kamwangamalu. The language planning…. Op.cit .p.p 416-417.

[40] - على سبيل المثال، لم تقدم في جنوب أفريقيا في الفترة 1994-2001 سوى ثماني دعاوى تتعلق بالحقوق اللغوية. وفي كندا قدمت خمس عشرة دعوى قضائية من هذا القبيل في السنة الوحيدة 1999-2000. انظر: Orman, op.cit.p 154-155